المحاضرة رقم: 07 النظام الدولي الجديد وخصائصه

هناك خلاق حول مسألة وجود هذا النظام الدولي الجديد من ناحية وحول مفهومه وتصوره من ناحية أخرى وهذا ما سوف نتطرق الي ما يلي:

بالنسبة للخلاف الأول البعض يرى أن هذا النظام هو مجرد افتراض وليس واقعيا، بمعنى أنه نظام متجدد ومظهر للانتقال من مرحلة قديمة إلى مرحلة جديدة في إطار النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن أغلب الفقهاء يرى أن هذه المرحلة لا تعتبر استمرار للنظام القديم، وإنما تعتبر في إطار القطيعة مع مرحلة نظام سابق.

بالنسبة للخلاف الثاني حول مفهوم وطبيعة هذا النظام فإن الفقهاء الذين يقرون بوجود هذا النظام يعترفون بوجود خلاف بين الدول حول مفهومه، فالمفهوم الأمريكي لهذا النظام يختلف عن المفهوم الروسي والصيني، أو مفهوم دول العالم الثالث.

فكلما هو معلوم، يتكون أي نظام دولي من مجموعه من المبادئ السياسية والمؤسساتية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية)

خصاص هذا النظام

يمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

- هو ليس نتيجة حرب شاملة مثل الحرب العالمية الثانية.
- يعد هذا النظام الجديد احادي القطبية أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذي أيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، وذي نظام اقتصادي واحد (نظام رأسمالي ليبرالي عالمي) على خلاف النظام القديم ذي القطبية الثنائية.
- يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي بسيطرة أفكار وثقافة غربية في كل جوانبها، رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية.

النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهد العالم منذ تسعينيات القرن العشرين تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي ولم يسبق للعالم المعاصر في أي وقت من الأوقات أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك

قوى التغيير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي لا زال قيد التأسيس، واتسمت معظم التحولات السياسية والفكرية التي شهدها العالم مؤخراً بأنها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسية، وهي لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب، بل أنها جاءت متدفقة وسريعة وفجائية، كما أثرت نتيجة عمقها في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر. كما أن هذه التحولات عملت على الغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى نصف قرن منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم دولية جديدة ومختلفة عما كان سائداً قبل تلك الفترة، ومن هنا نجد أن كل المعطيات تدل على أن هذه التحولات كانت في معظمها عفوية ولم تكن بأي شكل من الأشكال مخططة ومدبرة.

ففي أعقاب التحولات الجذرية الدراماتيكية التي وقعت في شرق ووسط أوربا بدءاً من عام 1989 والتي عبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي في 1991، شهد النظام الدولي تغيرات عميقة وصفت بغير المسبوقة وأنها تمثل نهاية لنظام عالمي وهو نظام الثنائية القطبية ليحل مكانه نظام آخر.

وقد رأى بعض الباحثين أن انتهاء الحرب الباردة بدأ عندما ترك الإتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل، وبذلك انتهى النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945م الذي قام على القطبية الثنائية، والصراعات الأيديلوجية، وإذ كان الباحثون اتفقوا على انتهاء النظام الدولي السابق إلا انهم اختلفوا في تحديد ماهية النظام الدولي الراهن، حيث ذهب البعض إلى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية، في

حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل متمثلة بـ الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، اليابان، الصين، روسيا الاتحادية. وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقاليه تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز وتشكل هياكل نظام عالمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد. ويرجع الخلاف إلى تباين الرؤية تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، فالباحثون الذين أعطوا دوراً أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام، اعتقدوا أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي، واستسلامه في الحرب الباردة، وتوجه روسيا نحو التحالف وخروجها من حلبة

السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية، أدى إلى سقوط أحد قطبي النظام الثنائي، فأصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى الأخرى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة كاليابان، الصين، الاتحاد الأوربي، ليسوا مؤهلين بعد ليلعبوا دور القطب ناهيك عن إمكانية المنافسة فيما بينهم.

وعلى عكس الفقهاء الذي اعتمدوا موضوع قياس القوة وتوزيعها بين الدول كمؤشر للنظام الدولي نجد البعض الآخر استخدم معدل الدخل القومي كمؤشر لقياس القوة في النظام الدولي. كما ذهب آخرون إلى استخدام معدل الدخل القومي كمؤشر مع إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى مثل معدلات الحياة ونسبة التعليم... الخ. واعتمد آخرون أيضاً على المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في كيفية قياس القوة على المستوى الإقليمي (حالة الشرق الأوسط). وقام البعض الآخر بقياس القوة كيفياً، وبالإجمال فإن هناك مؤشرات مادية للتغير تشير إلى وجود نظام دولي جديد نذكر منها: توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودخول ايديولوجية جديدة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية (نشر الديمقراطية في العالم) وزوال الصراع الأيديولوجي (الشيوعي، الرأسمالي في عهد الحرب الباردة)، الأمر الذي ترافق مع أهمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان الأمن العالمي. وهذا ما تجسد في أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المرتبة الأولى في إصدار مجموع القرارات الرئيسية السنوية في المجالين العسكري والاقتصادي ما بين عامي 1990-1996.

ويمكن استخلاص الآراء السابقة في وصف ماهية النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة بأنه نظام يبحث عن هوية أو نظام ما زال في طور التكوين حيث تتعدد في توصيفه الرؤى والتوجهات ما بين النظر إليه باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن، أو إدراكه كنظام متعدد الأقطاب، لكن في كل الأحوال يمكن القول بأن أبرز سمات هذا النظام تتمثل بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة، فالمنظومة الرأسمالية العالمية التي اصبحت تشكل دون أي تحد خارجي يذكر قلب النظام العالمي، كما تقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره. فلهذه المنظومة ثلاث مكونات:

أولها: بانضمام روسيا اليها.

وثانيها: الشركات المتعددة الجنسيات.

وثالثها: المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي للإنشاء والتعمير –منظمة التجارة العالمية..)

كما اصبحت دبلوماسية هذه المؤسسات إلى جانب الأمم المتحدة منذ مطلع القرن العشرين بديلاً لدبلوماسية البوارج العسكرية والإنزالات العسكرية والحصارات التي عُرِفَت في مطلع القرن التاسع عشر، وبسيادة هذه الشبكة الهائلة والمعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العالمية تكون الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة.

الشروط الممكنة لتحقق نظام دولي جديد

هناك عدة شروط نذكر منها التالي:

– ان يكون وضع أشخاص المجتمع الدولي محددا لا سيما بالنسبة للأشخاص الدولية الجديدة، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.

– تحديد ومعرفة قواعد اللعبة سواع قواعد القانون الدولي أو قواعد اللعبة السياسية، أو الدبلوماسية والاستراتيجية.

– تحديد وتشخيص المشاكل السياسية الكبر (مثل الأمن، البيئة، الديموغرافية، تقسيم الثروات، حقوق الانسان، الديمقراطية..)، وذلك من أجل إيجاد حلول لها بطرق سلمية كالحوار والمفاوضات.

كما يلاحظ ان النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعا إلا إذا على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي حيث تتلخص هذه القيم الأساسية فيما يلي:

– التضامن بين الدول الغنية والفقيرة لإزالة الفقر.

– السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة التجارة بالأسلحة، ومنع تطور أسلحة الدمار الشامل.

– الحرص على حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية، فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون، واقامة نظام ديمقراطي يعتبر من الأسس التي تقوم عليها شرعية النام الدولي الجديد.

– حماية البيئة باعتبارها سلوكا حضاريا يستوجب تطوير اشكال جديدة للتنمية وايجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة.

ان السؤال الجوهري الذي اثارته هذه الأحداث على مستوى العلاقات الدولية هو ما الذي تغير بعد احداث (11 سبتمبر 2001؟).

تتمثل أهم مظاهر التغيير فيما يلي:

– إحداث تغيير في قائمة الاولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى، حيث تم التركيز أساسا على القضايا الأمنية

– ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربط الاعلام الغربي، هذه المفاهيم بالإسلام والمسلمين منها مثلا: ربط الاسلام بالإرهاب، ووصف المسلمين بالإرهابيين، وظهور مفاهيم مثل الأصولية والتطرف واعتباراهما إرهابيا، وتدعيم فكرة صراع الحضارات.

– محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الارهاب بالصورة منفردة والاعلان الحرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم " المقاومة " وظهور نظرية " الحرب الوقائية "كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي.

– تغيير أو تقييد بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.

– محاولة تقسيم العالم الى معسكرين: محور الخير ومحور الشر في سياق مقولة: " اما أن تكون معنا أو ضدنا "

– محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين حيث تم إعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن.

مخاطر تهدد النظام الحالي

"تصنف التحليلات الحديثة مجموعة متزايدة من التهديدات لنظام ما بعد الحرب، بداية من قوى الإصلاح العدوانية وصولا إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والقومية وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة، ووفقا لما كتبه (هاس2014) فإن التوازن الحالي بين النظام والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى. كما يرى أن المستقبل الأقرب هو ما يمكن خلاله أن يفسح المنتظم الدولي الحالي المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيه اهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وأولوياتها (هاس، 2014.) ويساور(سكويلر2014) القلق بشأن انتشار القوة والسلطة بشكل عام، ما يشكل زيادة في اضطراب النظام. الدولي ويحذر (كروكر2015) من «تخبط عالمي يتسم بنظام دولي متأرجح "في تحول يسوده التخبط". كما يرى أن المنتظم أصبح بلا رادع أو قيد، وذلك "بسبب الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة والمسؤولية (**كروكر**، 2015).

يشير تحليل سمات نظام ما بعد الحرب بشكل خاص إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة

. – بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية.

. – التقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية

تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت .

تستند شرعية النظام إلى الدول التي تعتقد أنها تستفيد من المشاركة في النظام بشكل مباشر، وقد تداعى هذا الاعتقاد من خلال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي زرعت شكوكا متنامية بأن النظام الدولي الحالي يخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. قد يشكل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه.

وعلاوة على ذلك فإن من يساوهم القلق بشأن استقرار النظام القائم يدركون، تميزه بمواطن قوة كامنة. وتظل جميع الدول الرائدة مترابطة اقتصاديا وتفرض مصالحها الذاتية تعاونا محدودا على الأقل. كما تستمر مجموعة الدول الديمقراطية، التي تشكل القاعدة الأساسية للنظام الحديث، في التعاون حول معظم القضايا الدولية. وتدفع دائما، المصلحة الذاتية جميع الدول الرائدة للتنسيق على الأقل فيما بينها، إن لم يكن تعاون بشأن التحديات المشتركة بداية من الإرهاب وحتى تغير المناخ. ويرى روز(Rose) (2015) أن حالة الولايات المتحدة النشطة تستمر "في قلب نظام ليبرالي دائم التوسع تفوق على جميع منافسيه بكل دهاء على مدار ثلاثة أرباع القرن". وبرغم مخاوفه، فإن (كروكر 2015) يقر "بوجود آفاق للتعاون والأنشطة المشتركة أكثر مما تفرضه صورة الفوضى". ولذلك فلم تكن مفاجأة أن تنتهي استراتيجية الأمن القومي بكل بساطة، إلى "أن القيادة الأمريكية القوية والمستدامة تعد ضرورية لترسيخ نظام دولي قائم على القواعد التي تعزز الرفاهية والأمن العالميين بالإضافة إلى حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر" (البيت الأبيض، 2015). ولكن عندما تحدث الدول الإصلاحية أطراف هذا النظام، فإن هيمنة الولايات المتحدة أخذت في التلاشي، وبذلت المؤسسات جهود مضنية للاستجابة بفعالية لممثلي الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولذلك فإن دور النظام في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي يحتاج لإعادة التقييم".

عناصر النظام الدولي الجديد وبنياته:

ولوعدنا إلى ذاكرة التاريخ، كما يقول الكاتب الفرنسي "دانيال كولار" في كتابه العلاقات الدولية (1945-1995) لوجدنا أن أهم المتغيرات والتحولات التي شهدها هذا النظام قائمة على:

أ- الثورة النووية (سباق التسلح)، وتعدد مراكز القوة العسكرية.

ب- الثورة الفضائية والاتصالات، عالم محترف عبارة عن شبكة عنكبوتية متداخل بعضها في شؤون بعضها الآخر.

ج- الثورة العلمية التكنولوجية، ليصبح عالما في غاية التقدم ومعقدا.

د- ظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال مع الجنوب.

هـ- الأزمات الاقتصادية وبشكل مستمر وبخاصة في الدول الأسيوية وأمريكا اللاتينية.

و- أزمة البيئة وتحدي البقاء، إذا أضحى العالم مريضا ومهددا.

ز- وأخيرا بروز نظام القطبية الأحادية والدخول في جدل فكري حول توصيف النظام الدولي الجديد بين ثلاثية النظام والفوضى والانتقائية.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن كل نظام دولي يتكون من عناصر أساسية وهي:

1- الكيانات الممثلة في الدول والمنظمات، وقد دخلت فيها مؤخرا هياكل أخرى غير حكومية، ولكنها تمتلك امكانيات للتأثير في السياسة الدولية أكثر مما تستطيع الدولة، وأهمها الشركات عابرة القوميات.

2- علاقات التفاعل في إطار النظام، والتي تتراوح ما بين معالمي الصراع والتعاون وربطها بالهيكلة أو الشكل الترابي الذي تتخذه الدول ووفق توزيع مصادر القوة والنفوذ.

3- شكل السيطرة في إطار النظام الذي يعني هيكلته وأنماط النظام الدولي من حيث عدد أو كم ونوع الاستقطاب الدولي، الذي يعرفه المؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في استقرار ولا استقرار النظام.

العولمة وأثرها في النظام الدولي الجديد

ترافق النظام الدولي الجديد مع ظاهرة العولمة، فقد تزامن انطلاق مرحلة جديدة من مظاهر العولمة، الذي ارتبط بالثورة التكنولوجية وما تبعها من تطور نظم الاتصالات الكونية وانتقال المعلومات وظاهرة انتقال الأموال وتحرك الشركات العابرة للحدود، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا التطور في تعميم قيمها ومبادئها، فعلى صعيد الاقتصاد استطاعت الشركات الأمريكية النفاذ إلى كافة الأسواق العالمية، وارتبط نفوذ الولايات المتحدة السياسي على المستوى الدولي بالفرص الاقتصادية كان واضحا على المستوى الاقتصادي إن الشركات الأمريكية الوحيدة التي كانت تعمل بنجاح، لقد استخدمت الولايات المتحدة التحول في النظام الدولي من خلال السيطرة على المؤسسات المالي والاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولعبت هذه المؤسسات دورا في تحرير الاقتصاد من خلال الضغوط التي تعرضت لها الدول التي كانت تفرض نوعا من لقيود على الحريات الاقتصادية، مثل الحماية الجمركية ،دعم بعض سلع وغيرها، ومع تعاظم دور المؤسسات الدولية فقد أصبحت الدول تتعرض لضغوط من اجل فتح حدودها، وإتاحة الفرصة لانتقال رأس المال وكذلك السلع دون قيود، وهذا من خلال تطوير تشريعات اقتصادية داخلية تتوافق مع معايير هذه المؤسسات الدولية على الصعيد الثقافي فان تعميم قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وضرورة صون الحريات والحكم

الصالح هي من مخرجات ليست ثقافية بالمعنى المجرد لكن لها إبعاد سياسية، إن النتاج السياسي الملازم للعولمة الجديدة هو التأكيد المتجدد على مواضيع الديمقراطية وسلطة الحكم مع تركيز خاص على دور مؤسسات، المجتمع المدني لقد استفادت الولايات المتحدة من وسائل الاتصال الجديدة وسخرتها من أجل تعميم قيمها الثقافية.

واستندت إلى قوتها الاقتصادية مع حلفائها من اجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال فرص التمويل وتبادل المعلومات بين الناشطين من دول مختلفة.

لقد واجهت الولايات المتحدة مجموعات تختلف معها، ومن هذه المجموعات تلك التي تكونت من مجموعات مناهضة للعولمة ولهيمنة الولايات المتحدة، وأصبحت اجتماعات المؤسسات الدولية مركزا لتجمع هذه المجموعات للضغط على الدول المهيمنة.

العولمة وامكانية الاستقرار في النظام العالمي

-لا يوجد ما يدل على ان النظام العالمي قد حقق درجة أكبر من الاستقرار عما كان عليه في عقود سابقة.

-ان زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد درجة خطورته يجعلان منها مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار العالمي.

من المتوقع ان تزداد التنافسات والصراعات بين بعض الدول لأسباب تتعلق بالاقتصاد والمال والمعلومات.

-بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والاقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.